

انه ابا جبر لا يؤمن اصلا فان امن بنقل علم الله جبرلا وموحيال
 فاجتاده محال فالشرب لايمان يكون تكليفا بالمحال فنجيب
 بان الله تعالى علم كل شيء على ما هو عليه والعلم تبع للمعلوم
 فعلمه تعالى بان لا يؤمن بلختياره لا يخرج عن حيز الامكان
 اي عن ان يكون مقدر او مختارا له وعندنا لا تاتي بخصا
 اي القدرة العبدية افعاله بل هو مجبور ثم عندنا عدم جواز
 اي عدم جواز التكليف بلا ما لا يطابق ليس بنا على ان الاصلح واجب
 على الله تعالى خلافا للمعتزلة بل بنا على انه لا يلبق من حكمته
 وفضلته ثم القدرة شرط لوجوب الآلا لا لتفعل لوجوب لا تدقد
 بتركها عن وجوب الآلا فلا حاجة الي القدرة وسياتي في الوقت
 بين نفس الوجوب ووجوب الآلا في الفصل المتأخر بل هو ثابت
 اي نفس الوجوب بالسبب والاهلية على ما سياتي في فضل الآلا^{هية}
 والقدرة نوعان ممكنة وميسرة فالممكنة ادعى بانها لا يمكن للمؤمن
 من اداء المأمور به اي من تركه مخالفا لما قد يفرضه الله لهم
 حملوا الزاموا لسلطة الحج من قبيل القدرة الممكنة وهي بشرط
 لا اكل واجب فضلا من الله تعالى بدنيا كان او مقالبا ولهذا يجب
 التمسك بالحق والصلوة قاعدا او مومنا معه اي مع العزم ونسقط
 الزكاة اذا هلك المال بعد الحول قبل التمكن انفاقا ففي هذا
 يتصل بقوله وهي شرط لاداء كل واجب قال زفر رحمه الله لا يجب
 القضا

القضا على من صار اهلا للمصلحة في الجزء الاخير من الوقت لا تدل عليه
 الآلا لعدم القدرة قلنا انما تستمر بتحقيق القدرة للآلا اذا
 كان هو الغرض اقلها فان الغرض القضا وقد وجد السبب فامكن
 القدرة على الآلا بامكان امتداد الوقت كما ان القضا مستند للخلف
 بمشور السامه فانه ينعقد بعين الامكان البرقي الجملة كما كان للنبي صلى
 الله عليه وسلم فاما مكان الاصل وهو البر كما ان لوجوب الخلق ومن
 الكفارة على ان القدرة التي شرطنا لها متقدمة على سلامة
 الآلات والاسباب فقط وودوحت هنا فاما القدرة الحقيقية فانها
 متعارفة للفعل اي ولبن سلمنا ان امكان القدرة على الاداء
 عبر كما ان لوجوب القضا بل يشترط لوجوب القضا وجود القدرة
 على الآلا فوجود القدرة على الآلا حاصل هنا لان القدرة التي شرط
 لوجوب العبادات متقدمة على سلامة الآلات والاسباب فقط
 ويحصل ههنا ولا تستمر القدرة التامة الحقيقية لانها
 مقارنة للفعل لان العلة التامة تكون مقارنة للمعلول
 اذ لو كانت سابقة زما اذ يلزم مختلف المعلول عن العلة
 التامة ونقول القضا ينتهي على نفس الوجوب لا على وجوب
 الآلا كما في قضا السنن والمريض المصور ولا يشترط قضاء
 هذه القدرة اي يمكنه بقا الواجب اذا تمكن على الآلا
 يستغني عن بقائها اي استمرارها ولهذا لا يشترط للقضا

Copyrighted material